٣١ – الحالة في الأراضي العربية المحتلة

المداولات التي أجريت في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٥٢)

برسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، طلب ممثل الإمارات العربية المتحدة إلى المجلس عقد اجتماع للنظر في الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس[١].

وفي الجلسة ٣٦٥٢، المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ استجابة لذلك الطلب، أدرج مجلس الأمن الرسالة في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (شيلي) بموافقة المجلس، ممثلي كل من الأردن وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية – الإسلامية) وباكستان وتركيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والسنغال وكوبا وكولومبيا والكويت ولبنان وماليزيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والنرويج واليابان واليمن والمراقب الدائم عن فلسطين، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ودعا الرئيس أيضا، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، الرئيس بالنيابة للّجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

وبعد ذلك وجه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم عن فلسطين[٢]. وأبلغ المراقب في رسالته المجلس بأن إسرائيل واصلت اتخاذ تدابير بالغة القسوة ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. حيث شملت تلك التدابير نسف المنازل، ومصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات، وفرض قيود شديدة على حركة الأشخاص والسلع داخل الأرض الفلسطينية، وكذلك على الحركة الداخلة إليها والخارجة منها.

وأفاد ممثل فلسطين بأن الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، يمر بظروف بالغة الصعوبة نتيجة مجموعة من السياسات والتدابير التي اتخذها إسرائيل في العديد من المجالات. وفي معرض حديثه عن المجال الأول، تناول بالتفصيل النقاط الواردة في الرسالة المذكورة أعلاه. وأكد على أنه من الواضح أن هذه السياسية ''تشكل عملية حصار للأرض الفلسطينية وخنق للشعب الفلسطيني واقتصاده''. وأضاف أن إسرائيل اتخذت هذه التدابير بصورة انفرادية، دون التشاور مع الجانب الفلسطيني، وفرضتها بشكل غير شرعي وباستخدام الوسائل العسكرية. وأردف قائلا إن المجال الثاني يشمل مجموعة من الإجراءات الإسرائيلية متعددة الأبعاد بدأت باستئناف قوة الاحتلال لممارسة نسف البيوت الفلسطينية، وإصدارها تهديدات بالعودة إلى الإبعاد، كما يشمل العديد من عمليات الاغتيال السياسي والاستمرار في مصادرة الأراضي الفلسطينية. أما المجال الثالث فيتعلق بعدم امتثال إسرائيل لبعض الأحكام ذات الصلة من الاتفاقات المبرمة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، بما في ذلك عدم تنفيذ إسرائيل لالتزامها بنقل قواتها إلى خارج مدينة الخليل. وأدان جميع السياسات والتدابير على أساس أن بعضها ينتهك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة وكذلك الاتفاقات المعقودة بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتشكل انتهاكا لروح السلام. وذكر أن وفد بلده كان يأمل أن يعبر المجلس عن موقف رسمي تجاه المسألة موضوع المناقشة؛ بيد أن انعقاد المجلس في

(١) S/1996/257.

(٢) S/1996/235.

جلسته الرسمية في ذلك اليوم دليل واضح على ما يساور المجتمع الدولي من قلق جدي تجاه الوضع القائم آنذاك وتأثيراته السلبية على عملية السلام[٣].

وذكر ممثل إسرائيل أنه خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس قام إرهابيون من الضفة الغربية وغزة بارتكاب أربع هجمات انتحارية بالقنابل داخل إسرائيل، وأنه كنتيجة مباشرة لذلك، أغلقت الحكومة الإسرائيلية إسرائيل أمام سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. ومضى يقول إن المبرر وراء هذا الإغلاق هو تمكين الشعب الإسرائيلي من استعادة إحساسه بالأمن، بمنع الإرهابيين المسلحين من التسلل إلى إسرائيل. وأكد أن عملية الإغلاق لم تكن شكلا من أشكال العقوبة الجماعية ضد السكان الفلسطينيين وإنما هي تدبير اتخذ لسبب وحيد هو كفالة الأمن. وذكر أن إسرائيل تدرك الخسارة التي تكبدها سكان الضفة الغربية وغزة بسبب الإغلاق، موضحا أن حكومة إسرائيل قد اتخذت تدابير لتخفيف الإغلاق بشكل تدريجي. وقال إنه في أعقاب الانتخابات التي أجريت في السلطة الفلسطينية، تعتقد إسرائيل بأن السلطة تتحمل المسؤولية عن اجتثاث الإرهابيين. وذكر أيضا أن الإرهابيين يتلقون الدعم من عدة حكومات أجنبية. وأخيرا، أكد أن إسرائيل ستواصل العمل من أجل تعزيز عملية السلام وتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الفلسطينيين[٤].

وأكد ممثل الصين أن المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني ينبغي احترامها وضمانها. وأعرب عن أمله في أن تقوم الحكومة الإسرائيلية، تحقيقا لصالح السلام عموما في الشرق الأوسط، برفع الحصار في أقرب وقت ممكن. وأشار إلى أن الإرهاب يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، قائلا إنه من الضروري احترام معايير العلاقات الدولية والقانون الدولي، وعدم انتهاك سيادة بلدان أخرى أو أمنها أو مصالحها الأساسية في سياق مقاومة الأعمال الإرهابية كما في التصدي لمشاكل دولية أخرى[٥].

وأعربت ممثلة الولايات المتحدة عن أسفها لإجراء تلك المناقشة بشأن إغلاق إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، قائلة إن تلك المناقشة عديمة الجدوى في عملية السلام. وذكرت أن المجلس بحاجة إلى تركيز جهوده على السعي إلى إيجاد سبل لمكافحة أولئك الذين يودون تدمير عملية السلام ومنع العرب والإسرائيليين من إحراز مزيد من التقدم. وأكدت أن الولايات المتحدة تأسف لما يواجهه الفلسطينيون من ضائقة اقتصادية ومعاناة بسبب الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس مؤخرا، والتدابير التي اتخذتها إسرائيل للتصدي لذلك التهديد، ودعت المجتمع الدولي إلى بذل قصارى جهده من أجل التخفيف من حدة تلك الصعوبات الاقتصادية. وشددت على أن الهدف الوحيد للمجلس ينبغي أن يتمثل في تقديم المساعدة والدعم للجهود الرامية إلى استعادة زخم عملية تنفيذ الاتفاقات[٦].

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن القلق الشديد إزاء الحالة السائدة في أراضي الحكم الذاتي الفلسطينية نتيجة للإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية. وذكر أن التطور الخطير في الأحداث يهدد تقدم عملية السلام. وقال إن التجربة أظهرت أن المشاكل التي تعترض التسوية السلمية لا يمكن حلها عن طريق الإجراءات الانفرادية التي تؤثر على الجوانب البالغة الحساسية للنزاع العربي – الإسرائيلي. وشدد

(٣) S/PV.3652، الصفحات ٣ إلى ٦.

(٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

أيضا على أن الاتحاد الروسي يدين الأعمال الإرهابية التي ترتكبها الجماعات المتطرفة في إسرائيل[٧].

وذكر ممثل فرنسا أن بلده يتفهم جزع السلطات الإسرائيلية وتصميمها الشديد على كفالة سلامة السكان وطمأنتهم بعد صدمات الأشهر الأخيرة. لكنه استدرك يقول إنه من الضروري، مع ذلك، ألا تؤدي التدابير المتخذة، من حيث نطاقها ومدتها، إلى الإضرار بالفلسطينيين إلى حد قد يبدد ثقتهم بالتقارب والسلام لفترة طويلة قادمة. وقال أيضا إن بعض التدابير التي فرضتها إسرائيل تتجاهل روح وأحيانا نص الاتفاق المؤقت المبرم في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وأكد الممثل من جديد اقتناع فرنسا بأن السلام العادل والدائم الذي يضمن أمن إسرائيل وسيادة لبنان لا بد أن يتضمن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وأنه ريثما يتحقق ذلك، يجب أن تتوقف جميع أعمال العنف والانتقام[٨].

وذكر ممثل المملكة المتحدة أن بلده يتفق مع ممثل إسرائيل في أن الانتكاسة الحالية للحالة في الضفة الغربية وقطاع غزة إنما تكمن في الهجمات التي نفذها إرهابيو حماس في القدس. وقال إن المملكة المتحدة ما فتئت تسلم بحق إسرائيل في الأمن وحاجتها إليه وتؤيدهما، وهو ما يسلم به المجلس في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧). وأكد أنه يحق لإسرائيل أن تحمي نفسها، غير أن الأمن والاستقرار الاقتصادي في غزة والضفة الغربية وجهان لعملة واحدة. ورحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة إسرائيل حتى ذلك الوقت وأعرب عن أمله في أن يكون بالإمكان تعزيز تلك التدابير، وبخاصة فيما يتعلق بالسماح للعمال بالدخول إلى إسرائيل وتخفيف حدة القيود على الصادرات ونقل البضائع[٩].

وأفاد ممثل إيطاليا، متكلما باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه[١٠]، بأن الاتحاد الأوروبي، إذ يدين الأعمال الإرهابية في إسرائيل، يعترف بالحاجة إلى ضمان سلامة السكان الإسرائيليين ومنع وقوع المزيد من أعمال الإرهاب. وقال إن الاتحاد الأوروبي يدرك أيضا المعاناة المفروضة على السكان الفلسطينيين نتيجة لقيام إسرائيل، لأسباب أمنية، بإغلاق جميع حدودها البرية والبحرية مع غزة والضفة الغربية. وأضاف أن إغلاق الحدود، الذي يجب إنهاؤه بشكل كامل، يهدد بالفعل العمل المتضافر المتمثل في مساعدات الإعمار ويسبب المعاناة نتيجة عدم وصول الإمدادات الغذائية إلى السكان الفلسطينيين. ودعا الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى السماح للمساعدات الإنسانية والمواد اللازمة لبرامج التعمير الممولة دوليا بالمرور، وإلى التوقف عن فرض العقوبات الجماعية[١١].

وأكد ممثل لبنان من جديد أن القوات الإسرائيلية تمارس سياسة العقاب الجماعي ضد السكان الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وأنها تواصل أيضا فرض الحصار على الساحل اللبناني برمته وقصف الطرق الساحلية. وشدد على أن مثل تلك السياسات تشكل انتهاكا سافرا لحقوق الإنسان وللقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة[١٢].

---

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٨) المرجع نفسه الصفحتان ١٤ و ١٥.

(٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٨ (بلغاريا والجمهورية التشيكية وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا).

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

وأفاد المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي بأن منظمة المؤتمر الإسلامي تود مواصلة تشجيع وتأييد عملية السلام، إلا أن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون حدوث تغير ملموس في المواقف والممارسات. وتابع يقول إن المنظمة تود أن ترى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وبخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية، بما فيها مدينة القدس الشريف والأراضي اللبنانية المحتلة والجولان السوري المحتل، ووقفا فوريا للأعمال العسكرية الإسرائيلية في لبنان[١٣].

وأدلى عدد من المتكلمين ببيانات أدانوا فيها الإرهاب لكنهم أفادوا بأن التدابير الإسرائيلية تشكل عقابا جماعيا. ودعوا مجلس الأمن إلى ممارسة الضغط على حكومة إسرائيل وعلى الإسرائيليين من أجل وضع حد فوري للتدابير المفروضة والتقيد بالالتزامات المتعهد بها. وذكر عدة متكلمين أن تلك التدابير تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة والاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والفلسطينيين[١٤]. ودعا عدد من المتكلمين أيضا إسرائيل إلى وقف أعمالها العسكرية في لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الإمارات العربية المتحدة إلى المجلس أن يدعو حكومة إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفقا لعملية السلام[١٥].

وأعرب متكلمون آخرون عن بالغ القلق إزاء الحالة، وفي حين أدانوا الإرهاب، فإنهم شددوا على ضرورة حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التدابير الإسرائيلية في أقرب وقت ممكن. ودعوا الطرفين إلى تنفيذ الالتزامات الدولية التي تعهدا بها[١٦].

المقرر المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٩٨): القرار ١٠٧٣ (١٩٩٦)

برسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن[١٧]، نقل ممثل المملكة العربية السعودية، بصفته رئيسا للمجموعة العربية، موقف المجموعة تجاه الإجراء الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بفتح مدخل النفق الممتد تحت الحائط الغربي للمسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة؛ وقيام قوات الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار على المدنيين الفلسطينيين الذين كانوا يتظاهرون احتجاجا على هذا الإجراء، مما أدى إلى سقوط المئات بين قتيل وجريح. وقال إن المجموعة العربية تدين إدانة شديدة الإجراء الإسرائيلي بوصفه انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وباعتباره يتعارض مع

(١٣) S/PV.3652 (الاستئناف ١)، الصفحتان ٥ و ٦

(١٤) S/PV.3652، الصفحات ٧ إلى ١٠ (مصر)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (بوتسوانا)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (هندوراس)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ٢٤ و٢٥ (الكويت)؛ و S/PV.3652 ، (الاستئناف ١)، الصفحتان ٢ و ٣ (ماليزيا)؛ والصفحة ٣ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحة ٨ (تركيا)؛ والصفحات ٨ إلى ١٠ (الأردن)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ والصفحات ١١ إلى ١٣ (تونس)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (كولومبيا)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (كوبا)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (باكستان)؛ والصفحة ١٨ (الجزائر)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (اليمن)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (السنغال).

(١٥) S/PV.3652، الصفحات ٢٢ إلى ٢٤.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (ألمانيا)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (بولندا)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (غينيا – بيساو)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (شيلي)؛ والصفحتان ٢٧ و ٢٨ (النرويج)؛ و S/PV.3652 (الاستئناف ١): الصفحات ١٩ إلى ٢١ (المغرب).

(١٧) S/1996/790.

الاتفاقيات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. وطلب إلى المجلس مباشرة مسؤولياته في المحافظة على السلم والأمن، وذلك بعقد جلسة فورية وباتخاذ الإجراءات الضرورية، بما في ذلك إغلاق النفق، لمعالجة الحالة ووضع حد للانتهاكات الإسرائيلية.

وبرسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس المجلس[١٨]، أعرب ممثل مصر عن تأييد ذلك الطلب ودعا إلى انعقاد المجلس على الفور.

وفي الجلسة ٣٦٩٨، المعقودة في ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، استجابة للطلبين الواردين في الرسالتين المذكورتين أعلاه، أدرج مجلس الأمن الرسالتين في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (غينيا - بيساو) بموافقة المجلس، ممثلي كل من إسرائيل وأيرلندا وباكستان وتركيا وتونس والجزائر وجيبوتي والسنغال وكندا والكويت ولبنان وماليزيا والمغرب والنرويج واليابان، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ودعا الرئيس أيضا رئيس الوفد المراقب عن فلسطين إلى المشاركة في المناقشة وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

وبعد ذلك وجه الرئيس انتباه المجلس إلى الوثائق التالية: رسائل مؤرخة ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم عن فلسطين[١٩]، ورسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل إسرائيل[٢٠]، ورسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف[٢١].

وأفاد ممثل فلسطين بأن الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعرّض طيلة الأيام الثلاثة السابقة لهجمة يقوم بها الجيش الإسرائيلي وقوات الشرطة الإسرائيلية. وذكر أنه يبدو أن تلك التطورات كانت مبيتة بقصد تقويض الإنجازات التي حققتها عملية السلام. ومضى يقول إن الحكومة الإسرائيلية قد اتخذت، بعد إعلان برامجها السياسية، العديد من القرارات الاستفزازية، بما في ذلك استئناف الأنشطة الاستيطانية وبناء الآلاف من الوحدات السكنية ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية. وقامت أيضا بإغلاق عدد من المؤسسات التعليمية والثقافية وعزلت مدينة القدس عن الأراضي الفلسطينية الأخرى وقيدت الحركة العمرانية في الأحياء العربية. وذكر أن البرنامج السياسي لحكومة إسرائيل يستند إلى عدد من المواقف السلبية من قبيل لا للعودة إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ ولا للانسحاب من الجولان السوري؛ ولا للحديث عن القدس؛ ولا لقيام دولة فلسطينية مستقلة. وتابع يقول إنه نتيجة لذلك البرنامج السياسي، فإنه ما أن أعلنت إسرائيل فتح النفق في القدس حتى اشتعلت نار الصراع. وأكد مجددا أيضا وشدد على التزام السلطة الفلسطينية بالأسس التي تقوم عليها عملية السلام التي تقضي بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس، طبقا للقرار الذي اتخذه المجلس ووفقا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة[٢٢].

---

(١٨) S/1996/792.

(١٩) رسائل تتعلق بتدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (S/1996/772 و S/1996/779 وS/1996/786 و S/1996/791).

(٢٠) رسالة تقدم تفسيرا لترميم نفق الحائط الغربي هو أنه لا يمر بالمسجد الأقصى ولا يؤثر عليه.

(٢١) رسالة تعرب عن القلق إزاء تصاعد أعمال العنف (S/1996/795).

(٢٢) S/PV.3698، الصفحات ٢ إلى ٦.

وذكر ممثل إسرائيل أنه إذا كان السبب الرسمي للدعوة إلى عقد جلسة مجلس الأمن هو فتح نفق الحائط الغربي، فإن ذلك مجرد ذريعة. ومضى يقول إن عمر نفق الحائط الغربي ٢ ٥٠٠ سنة وكان يستخدم في قديم الزمن كشبكة مياه. وأكد أن النفق ليست له أي قيمة سياسية أو دينية على الإطلاق وأنه لا يمر تحت جبل الهيكل ولا يؤثر بأي حال من الأحوال على المسجد الأقصى أو على أسسه. واستطرد يقول إن الغرض الوحيد من فتح مخرج النفق هو توفير مزيد من الراحة والأمان للزوار المحليين وللسياح والحجاج الذين يأتون إلى المدينة المقدسة لمشاهدة روائعها. وذكر أيضا أن السلطة الدينية الإسلامية العليا في القدس، وهي الوقف، قد أُبلغت سلفا بنية فتح النفق للسائحين والزوار. وشدد على أن رئيس السلطة الفلسطينية ينبغي أن يمارس السلطة المخولة له وأن يُعمل نفوذه الكابح ويصدر تعليمات واضحة لا لبس فيها لقواته، الخاضعة لسلطته، ولسكان مناطق الحكم الذاتي بالامتناع عن أعمال العنف لكي لا يزيد الموقف تدهورا. وفيما يتعلق بإغلاق مناطق الحكم الذاتي، ذكر أن إسرائيل قد اتخذت خطوات للتخفيف من حدة الإغلاق وأيضا لتقديم المساعدة وتخفيف الصعوبات الاقتصادية في مناطق الحكم الذاتي. وأكد مجددا أن مكان حل الخلافات هو طاولة المفاوضات، وهو ما يتطلب استعادة النظام والاستقرار والأمن[٢٣].

وذكر ممثل مصر أن وفد بلده يدين التغييرات التي أجرتها إسرائيل في القدس، وكذلك ما تقوم به من أعمال التحريض وما تطلقه من تحديات. وشدد على أن الأمر يتعدى الأحداث الأخيرة، لأن ما يراه بلده هو تحول إسرائيل عن الأساسيات المتفق عليها. وأكد مجددا على قرار القمة العربية المعقودة في القاهرة الذي ينص على أن خيار السلام هو خيار استراتيجي عربي يستوجب التزاما جديا من إسرائيل. وقال إن البلدان العربية لن تقبل تهديد السلام ولا تهديد الحقوق المشروعة والوطنية للفلسطينيين. وشدد على أن المجلس ينبغي أن ينفذ التزاماته ويضطلع بمسؤولياته في حفظ السلام والأمن، وأن يبعث برسالة قوية إلى الحكومة الإسرائيلية مفادها أن سياسات استخدام العنف ضد المدنيين، واستفزاز المشاعر الدينية، والتهرب من الالتزامات التعاقدية، والمراوغة السياسية لن تحقق نتيجة إيجابية[٢٤].

وذكر ممثل المملكة المتحدة أنه يلزم اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة المشكلة الملحة ولمواجهة جذورها المتمثلة في تدهور عملية السلام. وقال إن المطلوب هو، أولا، تجميد فتح النفق للسياحة؛ وثانيا، عقد اجتماع بين الزعيمين يمكن فيه التوصل إلى اتفاق على الخطوات العاجلة لوقف القتال؛ وثالثا، العمل في أقرب وقت ممكن على تحقيق تنفيذ القضايا المعلقة وفقا للاتفاق المؤقت؛ ورابعا، الاتفاق على تكوين لجنة دولية تضع السبل الكفيلة بمعالجة القضايا الحساسة التي تنشأ في القدس بشأن مسائل الآثار[٢٥].

وأشار ممثل فرنسا إلى أن بلده ما فتئ يحذر السلطات الإسرائيلية من تزايد الشعور بالإحباط في الأراضي الفلسطينية ويصر على الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير ملموسة تسمح بتحسين المعيشة اليومية للفلسطينيين. وعلق قائلا إن مسألة فتح نفق معين أقل خطورة من كثير من التدابير التي اتُّخذت وأثرت تأثيرا مباشرا على حياة الفلسطينيين، ولكن هذه الخطوة الأخيرة التي اتخذت في مكان له قيمة رمزية عالية تنم على الأقل عن خطأ نفساني خطير، إن لم تكن عن إثارة متعمدة. وذكر أن فرنسا تشعر بالقلق لأن حكما هاما من أحكام الاتفاقات المبرمة بين السلطة الفلسطينية وحكومة

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ٨.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١٠.

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

الإسرائيلية قد انتُهك عمدا وأشار إلى دخول الجيش الإسرائيلي إلى أجزاء من المنطقة ألف التي تخضع للسيطرة الفلسطينية، وهو ما يتعارض مع اتفاق طابا، نصا وروحا[٢٦].

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن تلك الحالة هي، على ما يبدو، نتيجة مباشرة ليس فقط لتصرفات طائشة حيال مسألة حساسة تمس مشاعر دينية، بل أيضا نتيجة حقيقة أن عملية السلام في الشرق الأوسط قد وصلت فعلا على مدى الأشهر الأربعة الماضية إلى طريق مسدود، وأن إسرائيل قد بدأت تتراجع عن تنفيذ الاتفاقات التي دخلت فيها. وحث بقوة جميع الأطراف المعنية على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس وتجنب إتيان أي عمل قد يؤدي إلى تفاقم الوضع[٢٧].

وشددت ممثلة الولايات المتحدة على أن ما ينبغي التركيز عليه هو كيفية إيقاف العنف من أجل استئناف عملية السلام. وذكرت أن الهدف الأول هو استعادة الهدوء وأن الهدف الثاني هو التعجيل بعملية المفاوضات التي تشكل السبيل لحل المسائل المعلقة الرئيسية تنفيذا للاتفاق المؤقت. وشددت على ضرورة التوصل إلى نتائج ملموسة، وأنه تحقيقا للفعالية، يجب أن يمد كل طرف يده إلى الطرف الآخر كشريكين. وأشارت إلى أن الولايات المتحدة تعمل بشكل مكثف مع الطرفين كليهما، قائلة إن المجلس يجب أن يركز على كيفية المساعدة وكيفية استعادة الهدوء وكيفية تشجيع عملية السلام وكيفية تحقيق المكاسب الحقيقية وتوطيدها[٢٨].

ودعا عدد من المتكلمين الطرفين إلى بذل كل ما في وسعهما لتهدئة الوضع واستئناف الحوار في إطار احترام الاتفاقات القائمة ومعتقدات السكان المعنيين[٢٩]. وأدان متكلمون آخرون فتح النفق ودعوا إسرائيل إلى إغلاقه وإعادته إلى حالته الأولى قبل نشوب الأزمة. ودعا أولئك المتكلمون كذلك إلى وقف جميع الأعمال التي تضر بسلامة الشعب الفلسطيني ورفاهه، وإلى استئناف المفاوضات على أساس الاتفاقات السابقة[٣٠].

---

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحات ١١ إلى ١٣.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(٢٨) S/PV.3698 (الاستئناف ١) و Corr.1.

(٢٩) S/PV.3698، الصفحتان ١٥ و ١٦ (شيلي)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (ألمانيا)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (بولندا)؛ و S/PV.3698 (الاستئناف ١): الصفحات ٢ إلى ٤ (إيطاليا)؛ والصفحة ٤ (الصين) ؛ والصفحتان ٦ و ٧ (بوتسوانا)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (غينيا - بيساو)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (السنغال)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (كندا)؛ والصفحة ٢٦ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ٢٨ و ٢٩ (تركيا)؛ والصفحة ٢٩ (النرويج)؛ والصفحة ٣٠ (اليابان)؛ والصفحتان ٣١ و ٣٢ (أيرلندا)؛ والصفحتان ٤١ و ٤٢ (الهند)؛ والصفحتان ٤٢ و ٤٣ (كوستاريكا)؛ والصفحة ٤٣ (البرازيل).

(٣٠) S/PV.3698 الصفحتان ١٤ و ١٥ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (هندوراس)؛ و S/PV.3698 (الاستئناف ١): الصفحتان ٨ و ٩ (الجزائر)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (الكويت)؛ والصفحتان ١٠ و١١ (ماليزيا)؛ والصفحات ١٢ إلى ١٤ (تونس)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (اليمن)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (الأردن)؛ والصفحات ١٧ إلى ١٩ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (المغرب)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (السودان)؛ والصفحة ٢٣ (عُمان)؛ والصفحة ٢٤ (البحرين)؛ والصفحة ٢٥ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحتان ٢٦ و ٢٧ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحتان ٢٧ و ٢٨ (موريتانيا)؛ والصفحتان ٣٠ و ٣١ (باكستان)؛ والصفحتان ٣٣ و ٣٤ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحتان ٣٤ و ٣٥ (جيبوتي)؛ والصفحات ٣٥ إلى ٣٧ (لبنان)؛ والصفحتان ٣٧ و ٣٨ (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)؛ والصفحات ٣٨ إلى ٤٠ (منظمة المؤتمر الإسلامي)؛ والصفحتان ٤٠ و ٤١ (كوبا).

وأثناء المناقشة، عُلقت الجلسة في الساعة ١٣/٠٤ واستُؤنفت في الساعة ١٧/٠٠. ثم عُلقت في الساعة ٢١/٤٠ يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ واستُؤنفت في الساعة ٢١/٣٥ يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وبعد استئنافها للمرة الثانية، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة[٣١]. وطُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد (الولايات المتحدة) عن التصويت، بوصفه القرار ١٠٧٣ (١٩٩٦)[٣٢]، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في الرسالة المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ الموجهة من ممثل المملكة العربية السعودية بالنيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، والتي تشير إلى الإجراء الذي اتخذته حكومة إسرائيل بفتح مدخل لنفق بجوار المسجد الأقصى وما ترتب عليه من نتائج،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الأحداث المأساوية التي وقعت في القدس ومناطق نابلس ورام الله وبيت لحم وقطاع غزة والتي أسفرت عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى بين المدنيين الفلسطينيين، **وإذ يساوره القلق أيضا** إزاء المصادمات بين الجيش الإسرائيلي والشرطة الفلسطينية ووقوع إصابات على الجانبين،

وإذ يشير إلى قراراته بشأن القدس وسائر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وقد ناقش الحالة في اجتماعه الرسمي المعقود في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بمشاركة وزراء خارجية عدد من البلدان،

وإذ يساوره القلق بسبب الصعوبات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط، وتدهور الحالة، بما في ذلك تأثيرها على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، وإذ يحث الأطراف على الوفاء بالتزاماتها ومن بينها الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل،

وإذ يساوره القلق إزاء التطورات التي وقعت في الأماكن المقدسة في القدس،

١ - **يدعو** إلى التوقف والتراجع فورا عن جميع الأعمال التي أدت إلى تفاقم الحالة، والتي تترتب عليها آثار سلبية بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط؛

٢ - **يدعو** إلى ضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم؛

٣ - **يدعو** إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط على أساسها المتفق عليه وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، كل في حينه؛

٤ - **يقرر** متابعة الحالة عن كثب وإبقاء المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٤٧): رفض مشروع قرار

في الجلسة ٣٧٤٥، التي عقدها مجلس الأمن في ٥ آذار/مارس ١٩٩٧ بناء على طلب مصر بموجب المادة ٢ من النظام الداخلي المؤقت، دعا الرئيس (بولندا)، بموافقة المجلس، ممثلي كل من الأرجنتين والأردن وإسرائيل وأفغانستان والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان والبحرين والبرازيل وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان وعمان والفلبين وقطر وكندا وكوبا وكولومبيا والكويت ولبنان ومالطة وماليزيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والنرويج وهولندا واليمن، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ودعا الرئيس أيضا رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والمراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي إلى المشاركة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت.

وبعد ذلك وجه الرئيس انتباه المجلس إلى الوثائق التالية المتعلقة، في جملة أمور، بخطط إنشاء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية: رسالتان مؤرختان ٢١ و٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم

---

(٣١) S/1996/803.

(٣٢) للاطلاع على التصويت، انظر S/PV.3698 (الاستئناف ٢)، الصفحة ٢.

عن فلسطين[٣٣]؛ ورسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم عن فلسطين[٣٤]؛ ورسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف[٣٥]؛ ورسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل قطر[٣٦]؛ ورسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل إسرائيل[٣٧]؛ ورسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل هولندا[٣٨]؛ ورسالتان متطابقتان مؤرختان ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من ممثل إندونيسيا[٣٩].

وأبلغ ممثل فلسطين المجلس بأن حكومة إسرائيل قد قررت بناء مستعمرة جديدة في منطقة جبل أبو غنيم في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتقع تلك المنطقة ضمن الأراضي التي كانت إسرائيل قد أعلنت ضمها واعتبرتها جزءا من حدود البلدية الموسعة لمدينة القدس. وأكد أن القرار المذكور غير قانوني ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتابع يقول إن المتوخى من القرار هو عزل أحياء القدس العربية عن جنوب الضفة الغربية استكمالا لمخطط إسرائيلي قديم لبناء مستعمرات حول هذه الأحياء العربية لعزلها تماما عن باقي الضفة الغربية، وبالتالي تثبيت حقائق جديدة على الأرض. وأفاد بأن الإجراء الإسرائيلي جاء بعد سلسلة من الإجراءات الأخرى المتعلقة بالقدس والتي تشكل سياسة واضحة تستهدف ''تهويد'' مدينة القدس وتغيير مركزها القانوني وتركيبها الديمغرافي. وقال إن جميع تلك الإجراءات تنتهك بشكل صارخ العديد من قرارات مجلس الأمن بشأن قضية القدس. وأكد أن القرارات ذات الصلة، ومن بينها القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠)، تنص بوضوح على أن جميع الإجراءات أو التدابير التي اتخذتها إسرائيل بهدف تغيير المركز القانوني والتركيب الديمغرافي للمدينة هي لاغية وباطلة وليست لها أية قيمة قانونية. وذكر أن المجتمع الدولي قد أعلن رفضه بشكل قاطع للمواقف الإسرائيلية بشأن القدس وما فتئ يؤكد أن القدس الشرقية هي جزء من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وعلاوة على ذلك، فإن المجتمع الدولي لم يعترف أبدا بالسيادة الإسرائيلية على القدس الغربية. ودعا الممثل إسرائيل إلى إيقاف بناء المستعمرة في جبل أبو غنيم، وإيقاف أية نشاطات استيطانية وأية مصادرات للأراضي وأية إجراءات أخرى من شأنها تغيير الواقع القائم. ودعا مجلس الأمن أيضا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة عن طريق اتخاذ قرار واضح لضمان احترام قراراته ذات الصلة والقانون الدولي ولإنقاذ عملية السلام[٤٠].

وقال ممثل إسرائيل إن القدس عاصمة دولة إسرائيل منذ انبعاثها في عام ١٩٤٨، وأنها مقر الحكم اليهودي منذ أنشأها الملك داوود مركزا للحياة الوطنية اليهودية قبل حوالي ٣ ٠٠٠ عام. وذكر أن القدس، مثل أي مدينة حديثة أخرى، لها احتياجاتها المحددة من التنمية والتحديث،

(٣٣) S/1997/149، و S/1997/157.

(٣٤) S/1997/165.

(٣٥) S/1997/172.

(٣٦) S/1997/175.

(٣٧) S/1997/177.

(٣٨) رسالة تنقل نص البيان الصادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي باسمه بشأن قرار الحكومة الإسرائيلية الموافقة على خطط البناء في هار حوما/جبل أبو غنيم (S/1997/181).

(٣٩) S/1997/182.

(٤٠) S/PV.3745، الصفحات ٣ إلى ٥.

وأن الخدمات البلدية ينبغي أن تشمل جميع مواطنيها. وقال إنه في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧، وافقت حكومة إسرائيل بالإجماع على تشييد مبان في هار حوما وفي عشرة أحياء متفرقة في مختلف أنحاء القدس معظم سكانها من العرب. وأوضح أن هذا المشروع جزء أساسي من خطة بلدية شاملة هدفها إنشاء وحدات سكنية جديدة لليهود والعرب المقيمين في المدينة بنسبة تطابق نسبة السكان اليهود إلى السكان العرب في المدينة. وأردف يقول إن الهدف من المشروع هو التخفيف من حدة النقص في الإسكان الذي يعاني منه المقيمون اليهود والعرب في القدس على حد سواء. وقال إنه من المؤسف أن بعض المتكلمين لم يميزوا بين مسألة القدس وأحيائها ومسألة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأكد مجددا على ضرورة التفاوض بشأن كلتا هاتين المسألتين على حدة في سياق مفاوضات المركز الدائم. وأعرب عن أسفه لأن المجلس ارتأى أنه من الملائم مناقشة مسائل خلافية بين إسرائيل والفلسطينيين، في حين أن نداء منظمة التحرير الفلسطينية نفسه إلى مجلس الأمن يتعارض مع اتفاقها الصريح على تسوية جميع المسائل الخلافية عن طريق المفاوضات. واستطرد قائلا إنه في الموافقة على أن مسألة القدس تشكل جزءا من مفاوضات المركز الدائم، اعترف الطرفان بأن القدس مسألة منفصلة لا تشكل جزءا من الترتيب المتفق عليه لإعادة الانتشار ونقل السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشدد على أن مركز المدينة يظل دون تغيير ما لم يتخذ أي قرار مخالف لذلك في المفاوضات المتعلقة بالمركز الدائم. ولذلك، فإن الموافقة على خطط بناء داخل القدس أو تنفيذ أي عمل من أعمال البناء هو عمل لا يُنشئ تغيرا في مركز القدس، ولا يُحدث حالة يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على المفاوضات المتعلقة بالمركز الدائم. وقال إن الاتفاقات القائمة لا تمنح، في أية حال، الفلسطينيين أي مكانة فيما يتعلق بأي إجراءات تُتخذ في القدس، وإن إسرائيل غير ملزمة بالتنسيق أو بالتشاور معهم بشأن أي إجراءات تتخذها[٤١].

وشدد عدة متكلمين على أن بناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية يهدد عملية السلام ويشكل انتهاكا للقانون الدولي والاتفاقات المبرمة مع السلطة الفلسطينية. وقالوا إن القدس الشرقية جزء من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، ما يعني أنها تخضع لقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧ ولأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وهو ما يقتضي من القوة القائمة بالاحتلال عدم إجراء أي تغيير في الأراضي. وأشار العديد من المتكلمين إلى أن المجلس قد اتخذ عدة قرارات تدعو إسرائيل إلى احترام التزاماتها بوصفها القوة القائمة بالاحتلال، ومنها القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨)، و ٢٧١ (١٩٦٩)، و ٤٧٦ (١٩٨٠)، و ٦٧٢ (١٩٩٠). وينص القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) تحديدا أيضا على أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي تغير أو التي يُتوخى منها تغيير طابع ومركز مدينة القدس لاغية وباطلة. وشدد عدة متكلمين على أن القرار يتعارض أيضا، نصا وروحا، مع إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة وكذلك الاتفاق المؤقت المتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، وغيرهما. ودعوا حكومة إسرائيل إلى إلغاء قرارها بناء المستوطنات في جبل أبو غنيم واعتماد تدابير لتسريع عملية السلام ككل[٤٢].

---

(٤١) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٧.

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ٩؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (السويد)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (شيلي)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (غينيا – بيساو)؛ والصفحة ٢٢ (بولندا)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (النرويج)؛ والصفحات ٢٣ إلى ٢٥ (لبنان)؛ والصفحتان ٢٥ و ٢٦ (اليمن)؛ والصفحتان ٢٦ و ٢٧ (السنغال)؛ و S/PV.3745 (الاستئناف ١): الصفحتان ٢ و ٣ (الجزائر)؛ والصفحتان ٣ و ٤ (الإمارات العربية المتحدة)؛

وأعرب متكلمون آخرون عن قلقهم بشأن أية تهديدات للمفاوضات الجارية، وحثوا الأطراف على ممارسة ضبط النفس ومواصلة التفاوض بشأن جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك المركز الدائم للقدس[٤٣].

وأعرب ممثل فرنسا عن رأي مفاده أن قرار الحكومة الإسرائيلية الإذن بإنشاء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم ليس خطوة في الاتجاه الصحيح ويتعارض مع القانون الدولي ومع الضمانات التي قُدمت. وأضاف أن الطرفين كانا قد اتفقا على التفاوض بشأن مركز القدس في سياق عملية السلام، وأنه لا مكان في المفاوضات لقرارات من جانب واحد أو لقرارات تستبق نتيجة المناقشات أو تغير الوضع القائم. واختتم قائلا إن القدس الشرقية ستظل خاضعة للمبادئ الواردة في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) إلى أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق[٤٤].

وأكد ممثل المملكة المتحدة مجددا موقف وفد بلده فيما يتعلق بالمستوطنات، ومفاده أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة غير قانونية بموجب المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، بما في ذلك المستوطنات المنشأة في القدس الشرقية، وأن الأنشطة الاستيطانية تلحق الضرر بعملية السلام. وأفاد بأنه إذ أظهرت الحكومة الإسرائيلية دلائل على استعدادها لتغيير موقفها المتصلب، فإن المملكة المتحدة ستكون على استعداد للنظر في تأجيل أي رد فعل من جانب المجلس[٤٥].

وذكر ممثل الصين أن تلك الخطوة ستضع لا محالة عقبات خطيرة في طريق عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل، وحث إسرائيل على إلغاء خطتها الرامية إلى بناء المستوطنات. وذكر أن مسألة القدس ينبغي تسويتها من جانب الطرفين المعنيين من خلال مفاوضات تستند إلى قرارات الأمم لمتحدة ذات الصلة[٤٦].

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن الخطوات التي تتخذها إسرائيل مناقضة للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، وأن مثل تلك الإجراءات الانفرادية التي تستهدف تغيير التركيب الجغرافي للقدس الشرقية لصالح السكان الإسرائيليين تكرس سياسة الأمر الواقع فيما يتعلق بالقدس الشرقية وتتفادى السعي عن طريق التفاوض من أجل إيجاد حل توفيقي لمشكلة القدس. وأعرب عن أمله أن تتصور إسرائيل جميع العواقب التي يمكن أن تترتب على قرارها وأن تعيد النظر فيه[٤٧].

والصفحتان ٤ و ٥ (تونس)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (الكويت)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (إندونيسيا)؛ والصفحات ٨ إلى ١١ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (الأردن)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (بنغلاديش)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحات ١٥ إلى ١٧ (أفغانستان)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (ماليزيا)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (البحرين)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (باكستان)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (هولندا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وهي بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (عمان)؛ والصفحة ٢٣ (كندا)؛ و S/PV.3745 (الاستئناف ٢): الصفحتان ٢ و ٣ (المغرب)؛ والصفحتان ٣ و ٤ (كوبا)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (السودان)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (قطر)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (منظمة المؤتمر الإسلامي)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (كولومبيا)؛ والصفحة ١١ (مالطة).

(٤٣) S/PV.3745، الصفحتان ١٦ و ١٧ (اليابان)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (كينيا)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (كوستاريكا)؛ والصفحة ٢٣ (تركيا) و S/PV.3745 (الاستئناف ٢): الصفحة ٧ (البرازيل).

(٤٤) S/PV.3745، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١ (المملكة المتحدة).

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣ (الاتحاد الروسي).

وذكر ممثل الولايات المتحدة أن القرار الذي أعلنته حكومة إسرائيل بشأن اقتراح بناء مستوطنة هار حوما في القدس الشرقية لا يتفق مع التقدم الذي أحرزته الأطراف حتى ذلك الوقت. وأعرب عن قلق الولايات المتحدة إزاء القرار الذي أعلنته حكومة إسرائيل. وشدد على أن حكومة بلده تدرك حساسية مسألة القدس وأن بلده كان يفضل ألا يُتخذ ذلك القرار تحديدا لأن الثقة المتبادلة لازمة لتناول مسائل المركز الدائم. وشدد على أهمية قيام جميع الأطراف بكل ما في وسعها من أجل تهيئة مناخ مؤات للمفاوضات بشأن المركز الدائم، وأن تَحْذر بشكل خاص أي تدخل فعلي أو ضمني في تلك المفاوضات. وأكد أن أي تدخل من ذلك القبيل لا يمكن إلا أن يثير الريبة ويؤدي إلى التشدد في المواقف لدى الطرفين، وأن المجلس يتحمل مسؤولية خاصة في هذا المضمار[٤٨].

وفي الجلسة ٣٧٤٧، المعقودة في ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (بولندا)، وفقا للقرارات المتخذة في الجلسة ٣٧٤٥، ممثل إسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين وممثلي كل من الأرجنتين والأردن وأفغانستان والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبحرين والبرازيل وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان وعمان والفلبين وقطر وكندا وكوبا وكولومبيا والكويت ولبنان ومالطة وماليزيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والنرويج وهولندا واليمن، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. وبعد ذلك وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من البرتغال والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة[٤٩].

وذكر ممثل كوستاريكا أن وفد بلده قد أعرب عن تأييده لنص مشروع القرار الذي قدمته بلدان الاتحاد الأوروبي على أساس فهم مؤداه أن محتويات النص تجسد بدقة ما أُعرب عنه في المناقشة الرسمية. وأضاف أن وفد بلده لم يلمس في هذا الصدد مفارقات بين النص الأوروبي وما قاله أعضاء المجلس، وأنه كان بالإمكان أن يعرب مجلس الأمن بدقة وبصوت واحد عن جوهر توافق الآراء ذاك. وأردف قائلا إن النقطة الهامة كانت ستتمثل في الإبقاء على وحدة تلك الرسالة في محتوى النص، سواء كان ذلك في شكل قرار أو بيان رئاسي. وقال إن عملية المفاوضات قد اتخذت، للأسف، منحى مختلفا ولم يتم التوصل إلى التوافق اللازم في الآراء. وتابع قائلا إن حكومة كوستاريكا، وقد واجهتها حالة من الأمر الواقع لم تكن تريدها حقا وليست في رأيها الحالة الفضلى، قررت التصويت مع الأغلبية تأييدا لمشروع القرار[٥٠].

وذكر ممثل مصر أن مشروع القرار يعكس بأمانة ما عبّرت عنه الوفود العديدة في جلستي المجلس السابقتين من قلق بالغ إزاء التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وقرار الحكومة الإسرائيلية الأخير بشأن جبل أبو غنيم. واستطرد يقول إن الآراء المعرب عنها اتجهت، من ناحية أخرى، بشكل كاسح نحو معارضة الموقف الإسرائيلي وشددت على أحد المبادئ الدولية الأساسية وهو عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وأكدت مجددا على الموقف المتمثل في أن النشاط الاستيطاني

(٤٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٤٩) S/1997/199.

(٥٠) S/PV.3747، الصفحتان ٢ و ٣.

يتعارض مع الالتزامات القانونية التي أبرمتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية[٥١].

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت. وكان المجلس سيؤكد في جزء الديباجة من مشروع القرار، في جملة أمور، أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل والمتوخى منها تغيير مركز القدس، بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك، هي إجراءات لاغية ولا يمكنها تغيير وضع المدينة. وكان المجلس، في جزء المنطوق من مشروع القرار، سيدعو إسرائيل إلى الامتناع عن إتيان الأعمال التي تغيِّر الحقائق على الأرض، وإلى التقيد باتفاقية جنيف الرابعة؛ وكان سيدعو الطرفين إلى مواصلة المفاوضات. وقد حظي القرار بتأييد ١٤ صوتا مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة) معارض، ولم يُعتمد بسبب تصويت عضو دائم في المجلس ضده[٥٢].

وذكر ممثل الولايات المتحدة أن قرار حكومة إسرائيل يتعارض مع أوجه التقدم والإنجازات التي حققتها الأطراف حتى ذلك الوقت، وأن الولايات المتحدة لا تعتقد أن ذلك النشاط يساعد عملية السلام، وكانت تتمنى لو لم يُتخذ ذلك القرار. وأكد أن الإجراء الإسرائيلي يُقوِّض الثقة التي تمس الحاجة إليها لتهيئة البيئة المناسبة لعقد مفاوضات ناجحة. واستطرد يقول إن تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط يحتاج إلى عملية تفاوض صادقة، لا يقوم فيها أي طرف بأي عمل من شأنه إجهاض المحادثات أو إصدار حكم مسبق عليها أو تحديد نتيجتها مسبقا بشأن أي من المسائل التي كانت الأطراف قد قررت معالجتها في مفاوضات المركز الدائم. وأضاف أن مشروع القرار، ولسوء الحظ، ما كان ليخدم تلك العملية. وقال إن الولايات المتحدة لم تؤمن أبدا بأن المجلس، على الرغم الدور المفيد الذي يستطيع أن يقوم به والذي قام به في العمل من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط، يمثل المحفل المناسب لمناقشة القضايا التي يجري التفاوض عليها بين الأطراف. وعلاوة على ذلك، ينطوي مشروع القرار ذلك على بيانات عامة بشأن المركز القانوني للمستوطنات الإسرائيلية التي اتفقت الأطراف ذاتها على معاملتها كقضية من قضايا المركز الدائم في المحادثات التي توشك أن تُستأنف. وقال إن المجلس يجب أن يكرر الإعراب عن تأييده للمنجزات التي حققها الشريكان حتى ذلك التاريخ، واحترامه لالتزامهما بالعمل معا في سبيل تحقيق هدفهما المشترك دون تدخل أطراف خارجية. ولما كان مشروع القرار لا يساعد على التقدم نحو تحقيق ذلك الهدف، فقد اضطرت الولايات المتحدة إلى التصويت ضده[٥٣].

وأكد ممثل فلسطين على أن الأهمية المركزية للقدس والخطورة الشديدة الناتجة عن القرار الإسرائيلي تحتمان أن يكون هناك إصرار فلسطيني وإصرار عربي على ضرورة اعتماد المجلس مشروع قرار واضح بشأن تلك المسألة. وقال إنه بالرغم من اعتدال النص والمرونة في التوقيت واستجابة الوفد الفلسطيني لبعض الطلبات وتلبيتها، لم يتمكن المجلس من القيام بمسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين واعتماد مشروع القرار. وأعرب عن اعتقاده بأن ذلك الموقف سيعقِّد عملية السلام ولن يساعد في دفعها إلى الأمام. وأعرب أيضا عن اعتقاده بأن المجلس سيبقى مسؤولا عن الأمن والسلم الدوليين، بما في ذلك في الشرق الأوسط، وبأن الأمم المتحدة ستتحمل مسؤولية دائمة تجاه قضية فلسطين لحين حل القضية من كافة جوانبها[٥٤].

(٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(٥٢) للاطلاع على نتيجة التصويت، انظر S/PV.3747، الصفحة ٤.

(٥٣) S/PV.3747، الصفحتان ٤ و ٥.

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

وأعرب ممثل إسرائيل عن أمله أن يدرك مقدمو مشروع القرار أن مجلس الأمن، إذ قرر عدم اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بقرار حكومة إسرائيل بدء البناء في هار حوما وفي ١٠ أحياء في جميع أنحاء القدس معظم سكانها من العرب، ليس المحفل المناسب لإجراء المناقشات بشأن المسائل المعلقة بين إسرائيل والفلسطينيين. وأكد مجددا أن اتخاذ مواقف غير متوازنة من جانب أطراف خارجية لا يمكن إلا أن يضر بتلك العملية[٥٥].

المقرر المؤرخ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٥٦): رفض مشروع قرار

برسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٥٦]، طلب ممثل قطر، بصفته رئيسا للمجموعة العربية لشهر آذار/مارس ١٩٩٧، وباسم الأعضاء في جامعة الدول العربية، عقد جلسة فورية لمجلس الأمن للنظر في بدء إسرائيل، ''القوة القائمة بالاحتلال''، في إنشاء مستعمرة جديدة في منطقة جبل أبو غنيم إلى الجنوب من القدس الشرقية المحتلة وكذلك النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الأخرى المحتلة بشكل عام.

وفي الجلسة ٣٧٥٦، المعقودة في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧ استجابة لذلك الطلب، أدرج مجلس الأمن الرسالة في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (بولندا)، بموافقة المجلس، ممثلي إسرائيل وقطر، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ودعا الرئيس أيضا المراقب الدائم عن فلسطين إلى المشاركة في المناقشة وفقا للنظام الداخلي وللممارسة السابقة في ذلك الصدد. وبعد ذلك وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من قطر ومصر[٥٧]. ووجه الرئيس انتباه المجلس أيضا إلى رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم عن فلسطين[٥٨].

وذكر ممثل مصر أن مشروع القرار الذي أعدته الدول العربية وتبنته مصر وقطر يدعو إسرائيل إلى التوقف عن استخدام المستوطنات كأداة لفرض أمر واقع مرفوض شكلا وموضوعا. وأكد على ضرورة الرجوع عن قرار بناء المستوطنات لمخالفته قواعد القانون الدولي والتزامات إسرائيل، كقوة قائمة بالاحتلال، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وكذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقال إن سكوت المجلس وفشله في ممارسة صلاحياته من شأنه أن يرسل رسالة مغلوطة قد تشجع الحكومة الإسرائيلية القائمة على التمادي في مخالفة أحكام القانون الدولي والاستخفاف بالتزاماتها التعاقدية[٥٩].

وأكد ممثل كوستاريكا مجددا جميع الأسباب التي قادت كوستاريكا إلى التصويت في ٧ آذار/مارس تأييدا لمشروع القرار السابق بشأن موضوع بناء مستوطنات في القدس الشرقية. وكرر القول بأن قرار حكومة إسرائيل يتناقض والقانون الدولي ويلحق ضرراً شديداً بمسعى تحقيق السلام وبالامتثال الصادق لاتفاقات أوسلو. واستدرك يقول إن كوستاريكا ما فتئت تتمسك بإصرار بضرورة توافر وحدة الرأي داخل مجلس الأمن، سواء أُعرب عنها في شكل قرار أو في شكل بيان رئاسي، لكي تصل رسالته إلى الشرق الأوسط بشكل واضح لا لبس فيه. وتابع يقول إنه من المؤسف ألا تتوافر في المجلس، وللمرة الثانية، الظروف اللازمة

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٥٦) S/1997/235.

(٥٧) S/1997/241.

(٥٨) رسالة تبلغ الأمين العام ببدء العمل الفعلي في بناء مستوطنة جديدة في منطقة جبل أبو غنيم جنوب القدس الشرقية (S/1997/233).

(٥٩) S/PV.3756، الصفحتان ٢ و ٣.

لوحدة الرأي. ونتيجة لذلك، أبلغ المجلس بأنه تلقى تعليمات من حكومة بلده بالامتناع عن التصويت على مشروع القرار المطروح[٦٠].

وقال ممثل الولايات المتحدة إن حكومة بلده، ولئن كانت تشارك القلق المعرب عنه في المجلس وفي الجمعية العامة بشأن قرار الحكومة الإسرائيلية بدء البناء في ذلك الموقع، فإن رأي وفد بلده يختلف بشأن الأسلوب الأفضل لمعالجة تلك الحالة، ويفضل تجاوز الخلاف الحالي بطريقة تدعم عملية السلام في الشرق الأوسط. وأضاف أن الولايات المتحدة لا تعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أو الجمعية العامة التدخل في مسائل قررت الأطراف المتفاوضة معالجتها في مباحثات الوضع النهائي، لأن مثل ذلك التدخل سيزيد من تشدد مواقف الطرفين ويزيد من صعوبة عملهما[٦١].

وأعرب عدد من المتكلمين عن قلقهم إزاء الحالة ودعوا حكومة إسرائيل إلى وقف أنشطتها الاستيطانية. وأدانوا أيضا الإرهاب والهجوم بالقنابل الذي نُفذ في ذلك اليوم[٦٢].

وفي الجلسة نفسها، طرح مشروع القرار للتصويت. وفي مشروع القرار، كان المجلس، في جملة أمور، سيدعو إسرائيل إلى الوقف الفوري لأعمال بناء مستوطنة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية، وكذلك جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية الأخرى في الأراضي المحتلة. وقد حظي مشروع القرار بتأييد ١٣ صوتا مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة) معارض، ومع امتناع عضو واحد (كوستاريكا) عن التصويت، و لم يُعتمد بسبب تصويت عضو دائم في المجلس ضده[٦٣].

وذكر المراقب الدائم عن فلسطين، متكلما بعد التصويت، أنه من الصعب قبول فكرة أن الغرض من ذلك الفيتو هو حماية عملية السلام، كما يصعب قبول أن المفاوضات الثنائية هي الحل الوحيد في الوقت الذي يقوم فيه أحد الطرفين بفرض حقائق جديدة على الأرض. وأضاف أن الحقيقة هي أن ذلك الفيتو يأتي لحماية إسرائيل من إرادة المجتمع الدولي ولاستثنائها من أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتابع قائلا إن ممارسة الفيتو على أساس ''مبدئي''، بغض النظر عن نص مشروع القرار المطروح يبدو أنه يرقى إلى موقف رسمي يعلق وظائف وسلطات مجلس الأمن فيما يتعلق بإسرائيل والحالة في الشرق الأوسط. وأعرب عن اعتقاده بأن استخدام الفيتو يخالف أحكام الميثاق بشكل جدي وهو قطعا ليس في مصلحة مجلس الأمن ومصداقيته، ولا في مصلحة عملية السلام واستمرارها. وقال إن وجود اتفاقات ثنائية بين الطرفين بشأن طبيعة المرحلة الانتقالية وتأجيل المفاوضات بشأن بعض المسائل الهامة للمرحلة الثانية لا يمكن أن يشكل إلغاء لأحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن[٦٤].

وقال ممثل إسرائيل إنه في اليوم الذي قتل فيه إرهابيون فلسطينيون ثلاث نساء إسرائيليات وجُرح أكثر من ذلك بكثير، ''رفع ١٣ عضوا في مجلس الأمن أيديهم مؤيدين لمشروع قرار أحادي الجانب يفرد إسرائيل بالذكر''. ورأى أن الفلسطينيين قد انخرطوا في جهود متضافرة لفرض الضغط الدولي على إسرائيل وتفادي معالجة المسائل المعلقة من خلال آلية أنشئت كجزء من عملية

(٦٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(٦١) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (اليابان)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (الصين)؛ والصفحة ٦ (فرنسا)؛ والصفحة ٧ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٧ (البرتغال)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (السويد).

(٦٣) للاطلاع على نتيجة التصويت، انظر S/PV.3756 الصفحة ٦.

(٦٤) S/PV.3756، الصفحتان ٨ و ٩.

السلام الجارية. غير أن المحاولات الفلسطينية الرامية إلى تسييس هذه المسائل وتوليد الضغط الدولي لا يمكن إلا أن تقوض الثقة بين الطرفين، وأن تضر بدلا من أن تفيد، وأن تثير الشكوك حول استعداد الفلسطينيين للتفاوض بحسن نية. وأكد على أن الفلسطينيين قد ارتكبوا بدورهم انتهاكات للاتفاقات، لكن إسرائيل، وكلما وقعت تلك الانتهاكات، أثارت الأمر مباشرة مع الفلسطينيين. وقال إن الفلسطينيين قد تعهدوا باستكمال عملية تنقيح الميثاق الفلسطيني لمكافحة الإرهاب ومنع العنف، والقيام بأنشطة المجلس الفلسطيني في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، لا في القدس. بيد أن الجانب الفلسطيني فشل في إبداء نيته أو عزيمته على التقيد بأي التزام من التزاماته. وأكد مجددا أن مفاوضات الوضع الدائم ستُستأنف في ذلك الشهر وأعرب عن أمله ''ألا يهرع الفلسطينيون إلى الأمم المتحدة إذا ظهرت عقبات''[٦٥].

وتدخل ممثل مصر مرة أخرى ليؤكد عدم قبوله بأن يقال إن عرض مسألة تتصل بصون السلم والأمن الدوليين في الشرق الأوسط على المجلس يمثل إساءة استخدام صارخة لمجلس الأمن[٦٦].

المقرر المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩٠٤): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن[٦٧]، أشار ممثل السودان إلى قرار حكومة إسرائيل توسيع حدود بلدية القدس، وإنشاء ''مظلة بلدية'' تتضمن عددا من المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية، وذلك في سياق ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكفالة ترجيح الأغلبية اليهودية في التكوين السكاني في القدس المحتلة. وطلب عقد جلسة رسمية عاجلة لمجلس الأمن لبحث هذا الأمر واتخاذ التدابير الملموسة اللازمة لحمل إسرائيل على العدول عن إجرائها المذكور والحيلولة دون استمرار انتهاكاتها المتكررة لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي.

وفي الجلسة ٣٩٠٠، المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ استجابة لذلك الطلب، أدرج مجلس الأمن الرسالة في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (البرتغال)، بموافقة المجلس، ممثلي كل من الأردن وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وبنغلاديش وبيرو وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وعمان وقطر وكوبا وكولومبيا والكويت ولبنان وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا والنرويج واليمن، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. وبعد ذلك دعا الرئيس المراقب الدائم عن فلسطين إلى المشاركة في المناقشة وفقا للنظام الداخلي للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد. ودعا أيضا رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية، والمراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت.

وفي الجلسة نفسها، وجَّه الرئيس انتباه المجلس إلى رسائل مؤرخة ٨ و ١٥ و ١٨ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، على التوالي، موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، بشأن عدة أمور منها خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي الرامية إلى توسيع حدود القدس وبسط السلطة البلدية على بعض المستوطنات

(٦٥) المرجع نفسه، الصفحات ٩ إلى ١١.

(٦٦) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٦٧) S/1998/558.

اليهودية في الضفة الغربية[٦٨]. ووجه الرئيس انتباه المجلس أيضا إلى رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل السودان[٦٩].

وذكر المراقب الدائم عن فلسطين أن الخطة الإسرائيلية ترمي إلى توسيع الحدود البلدية للمدينة وإنشاء ''مظلة بلدية'' تشمل عددا من المستعمرات غير القانونية في الضفة الغربية، مما يمثل خطوة ملموسة على طريق ضم مزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى بلدية القدس التي تم توسيعها بصورة غير شرعية في السابق، وعلى طريق الإبقاء على تركيب ديمغرافي معين بهدف الاستمرار في عملية ''تهويد'' المدينة. وأكد مجددا أن تلك الخطة تمثل انتهاكا جسيما للقانون الدولي، ولاتفاقية جنيف الرابعة، وللعديد من قرارات مجلس الأمن، ولقرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. وأعرب عن أمله أن يملك المجلس الإرادة الكافية ليقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إلغاء تلك الخطة ولمنع إسرائيل من القيام بأية أعمال غير شرعية أخرى في القدس وفي الأراضي المحتلة الأخرى، بدءا بأن يعتمد مشروع القرار الذي تبنته المجموعة العربية في هذا الشأن. واستطرد يقول إنه من السخافة أن يُدّعى أن قيام السلطة الفلسطينية بالشكوى لدى مجلس الأمن ينتهك الاتفاقات القائمة. وشدد أيضا على أنه من غير المعقول وغير المقبول أن يقال إن نظر المجلس في الانتهاكات الإسرائيلية سيضر بعملية السلام[٧٠].

وذكر ممثل إسرائيل أنه قبل خمسين عاما مضت، عندما استسلم الحي اليهودي في مدينة القدس القديمة، طُرد منه سكانه اليهود وحرم السكان اليهود من الوصول بحرية إلى أماكنهم المقدسة، وخاصة الحائط الغربي. وأضاف أنه خلال كل تلك السنوات، أي من عام ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧، لم يجتمع مجلس الأمن مرة واحدة للنظر في إنكار الحقوق الإسرائيلية أو الحقوق اليهودية في القدس. وذكر أيضا أن الغالبية اليهودية في القدس ليست تطورا ديمغرافيا حديثا بل كانت قد استُعيدت بالفعل منذ منتصف القرن التاسع عشر، في عام ١٨٦٤، عندما كانت القدس واقعة تحت حكم الإمبراطورية العثمانية. وأكد أنه إلى جانب ضمان وصول جميع الأديان إلى الأماكن المقدسة، سعت إسرائيل بعناية إلى كفالة تنمية القدس لصالح كل سكانها، وأن الحفاظ على القدس يتطلب تخطيطا. وشدد على أن إجراءات إسرائيل من أجل صون وحماية القدس تتماشى تماما مع الاتفاق المؤقت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، الذي ينص على أن تبقى القدس تحت الولاية الإسرائيلية الخالصة، مع بقائها قضية تناقش في إطار مفاوضات الوضع الدائم. وأردف قائلا إن، لهذا السبب، تعهدت السلطة الفلسطينية في مذكرة للسجل في عام ١٩٩٧ بإغلاق جميع مكاتبها في القدس. وحاجج أيضا بأنه في حالة اتخاذ قرار بتغيير الحدود البلدية لمدينة القدس، فقد أعلنت حكومة إسرائيل أن القرار سينطبق حصرا على المناطق الواقعة إلى الغرب من القدس، والتي هي داخل خطوط ما قبل عام ١٩٦٧. وذكر أن تعديلا مماثلا للحدود البلدية الغربية للقدس قد حدث في أيار/مايو ١٩٩٣ دون أن يكون موضع مناقشة في الأمم المتحدة. وشدد على أن تلك مسألة إسرائيلية داخلية تماما على المستوى البلدي – الإداري وليس على المستوى الدولي، لأن ''البلدية المظلة'' ليست سوى آلية للتنسيق بين القدس والمجتمعات المحلية المحيطة بها، ولا تنطوي على تغيير في الحدود البلدية أو على بسط السلطة البلدية على أية مستوطنات إسرائيلية. وختاما، أكد مرة أخرى أن

(٦٨) S/1998/481 و S/1998/511 و S/1998/535 و S/1998/557.

(٦٩) رسالة تحيل بيانا صادرا في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن مجلس جامعة الدول العربية بشأن قرار حكومة إسرائيل توسيع الحدود البلدية لمدينة القدس (S/1998/579).

(٧٠) S/PV.3900، الصفحات ٣ إلى ٥.

لدى إسرائيل قائمة طويلة بانتهاكات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحول القدس، لكن إسرائيل تعرض شكواها بصورة مباشرة على طاولة المفاوضات وليس على الأمم المتحدة[٧١].

وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن أسفه إزاء إعلان حكومة إسرائيل عن اعتزامها إنشاء ''بلدية مظلة'' وتوسيع الولاية القضائية للقدس وحدود تخطيطها. وقال إن الولايات المتحدة ترى أن قرار إسرائيل ذلك غير مفيد في تلك المرحلة الدقيقة من المفاوضات. وأكد مجددا على أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء انفرادي من شأنه أن يحكم مسبقا على نتائج مفاوضات الوضع الدائم. وفي هذا الصدد، رحب بالبيان الصادر عن حكومة إسرائيل والذي يؤكد أنه لن يحدث أي تغيير في الوضع السياسي لمدينة القدس في انتظار نتائج مفاوضات الوضع الدائم. وأكد مجددا على أن المجلس لا يمكنه ولا ينبغي له أن يقحم نفسه في مسائل قرر الطرفان نفساهما تناولها في مفاوضات تجري وجها لوجه، بيد أن المجلس يمكنه أن يواصل تقديم الدعم والتشجيع التامين للطرفين[٧٢].

وتكلم ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة والمنحازة إليه[٧٣]. فأفاد بأن الاتحاد الأوروبي يساوره قلق عميق إزاء تأييد حكومة إسرائيل لخطط ترمي إلى توسيع السلطة البلدية للقدس بطريقة من شأنها أن تغير التوازن الديمغرافي في منطقة القدس وتميل إلى التحديد المسبق للوضع النهائي للأرض المحتلة. وأوضح أن ما يُزيد من ذلك القلق البيانات التي نسبتها وسائط الإعلام إلى كبار المتحدثين الإسرائيليين وتفيد بأن الترتيبات الجديدة هي ''تغيير أساسي في وضع القدس''. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى الأرض العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. ومضى يقول إن الحكومة الإسرائيلية، بشروعها في النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة وتشجيعها وتأييدها له، إنما تنتهك تلك الاتفاقية. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يرى أن الوضع النهائي للقدس ينبغي أن يُحدد في محادثات الوضع النهائي[٧٤].

وذكر ممثل فرنسا أن الهيكل الجديد سيشمل مستوطنات من الضفة الغربية على مقربة من القدس، وبالتالي فإنه يعدل الوضع القائم بشكل واضح، وهو ما يتنافى مع روح الاتفاقات الموقعة بين الطرفين ونصها، ويخالف اتفاقية جنيف الرابعة، ويتجاهل قرارات مجلس الأمن. ولذا، فإنه يدعو السلطات الإسرائيلية إلى العدول عن ذلك النهج[٧٥].

وشدد عدة متكلمين على ضرورة تحديد الوضع النهائي والدائم للقدس والاتفاق عليه بالطريقة التي أقرها الطرفان في عملية السلام، ودعوا إلى التقيد بمضمون الاتفاقات وإلى وفاء الطرفين بالتزاماتهما دون تحفظات أو شروط[٧٦].

وانتقد متكلمون آخرون قيام الحكومة الإسرائيلية مؤخرا بتأييد خطط ترمي إلى توسيع السلطة البلدية للقدس بطريقة من شأنها أن تغيّر الوضع القائم في المدينة وتحدد

(٧١) المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ٨.

(٧٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وليتوانيا وهنغاريا؛ وكذلك أيسلندا وقبرص وليختنشتاين).

(٧٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٧٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١ (كوستاريكا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (البرازيل)؛ والصفحة ١٢ (الصين)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (غامبيا).

مسبقا نتائج مفاوضات الوضع النهائي. وأكدوا أن ذلك القرار يشكل انتهاكا للعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وخرقا لمرجعيات عملية السلام وروح اتفاقات أوسلو. وأعربوا عن قلقهم من أن تؤثر تلك الخطوة تأثيرا سلبيا على عملية السلام، ودعوا إسرائيل إلى إعادة النظر في قرارها والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف والاتفاقات الثنائية التي وقعتها[٧٧].

وفي الجلسة ٣٩٠٤، المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، استأنف المجلس نظره في البند. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الاتحاد الروسي)، بموافقة المجلس، ممثل إسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للمقررات المتخذة في الجلسة ٣٩٠٠. وبعد ذلك، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس[٧٨]:

نظر مجلس الأمن في الرسالتين المؤرختين ١٨ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وكذلك في الرسائل المؤرخة ٨ و ٩ و ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة وفي الرسالة المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨ من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية فيما يتعلق بمسألة القدس.

ويدرك المجلس أهمية وحساسية مسألة القدس لجميع الأطراف ويعرب عن تأييده لقرار منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وفقا لإعلان المبادئ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بأن تغطي المفاوضات بشأن المركز الدائم مسألة القدس. لذا يهيب المجلس بالأطراف تجنب التدابير التي قد تخل بنتيجة هذه المفاوضات.

وفي سياق قراراته السابقة ذات الصلة، يرى المجلس أن قرار حكومة إسرائيل في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ باتخاذ إجراءات لتوسيع ولاية القدس وحدودها التخطيطية تطور خطير وضار. لذا يهيب المجلس بحكومة إسرائيل عدم الشروع في تنفيذ ذلك القرار وكذلك عدم اتخاذ أي إجراءات أخرى من شأنها أن تخل بنتيجة المفاوضات بشأن المركز الدائم. وعلاوة على ذلك، يهيب المجلس بإسرائيل التقيد بدقة بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

ويؤيد المجلس جهود الولايات المتحدة التي تهدف إلى كسر الجمود في عملية السلام، ويهيب بالأطراف الاستجابة لهذه الجهود، ويلاحظ أن الجانب الفلسطيني قد أعطى موافقته مبدئيا بالفعل لمقترحات الولايات المتحدة، ويعرب عن أمله في إمكانية استئناف المفاوضات بشأن المركز الدائم وفي إمكانية إحراز تقدم نحو تحقيق سلام عادل ودائم وشامل على أساس قراري المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

وسيبقي المجلس التدابير الإسرائيلية قيد الاستعراض.

---

(٧٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧ (كينيا)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (سلوفينيا)؛ والصفحة ١٩ (السويد)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (البرتغال)؛ والصفحات ٢٠ إلى ٢٢ (السودان)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحات ٢٣ إلى ٢٥ (الجزائر)؛ والصفحتان ٢٥ و ٢٦ (المغرب)؛ والصفحة ٢٦ (النرويج)؛ والصفحتان ٢٧ و ٢٨ (قطر)؛ والصفحات ٢٨ إلى ٣٠ (مصر)؛ و S/PV.3900 (الاستئناف): الصفحات ٢ إلى ٤ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (اليمن)؛ والصفحات ٥ إلى ٧ (لبنان)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (السنغال)؛ والصفحات ٩ إلى ١١ (الأردن)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (تونس)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (بنغلاديش)؛ والصفحات ١٣ إلى ١٥ (المملكة العربية السعودية)؛ والصفحة ١٥ (العراق)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (الكويت)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (عمان)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (موريتانيا)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (ماليزيا)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٢٣ (كولومبيا)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (كوبا)؛ والصفحات ٢٤ إلى ٢٦ (جامعة الدول العربية)؛ والصفحتان ٢٦ و ٢٧ (منظمة المؤتمر الإسلامي)؛ والصفحتان ٢٧ و ٢٨ (بيرو).

(٧٨) S/PRST/1998/21.